التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025

- ملخص -

يحظى قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية باهتمام كبير لدى السلطات العمومية ويشكل باستمرار جزءا لا يتجزأ من أولوياتها نظرا للمساهمة الفعالة لهذه الهيئات في قيادة وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولدورها في دعم جهود الاستثمار العمومي، حيث أنها تتدخل في جميع القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك البنيات التحتية والماء والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي والصحة والحماية الاجتماعية والسياحة والنقل واللوجستيك، بالإضافة إلى تقديمها لمجموعة متنوعة من الخدمات للمقاولات والمواطنين.

كما أن المؤسسات والمقاولات العمومية تتدخل بشكل مكثف في برامج التنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتلعب دورا محوريا في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، مما يساهم في تنويع مصادر النمو وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود ودعم تنافسيته بهدف تعزيز مكانة بلدنا على المستوى الدولي.

وتلعب هذه الهيئات دورا رئيسيا في تعزيز التحول الاقتصادي والرقمي والاجتماعي للبلاد، كما تساهم بشكل فعال في تنفيذ المشاريع الكبرى خاصة تلك التي أعطى انطلاقتها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، والتي تشمل بشكل خاص تعميم الحماية الاجتماعية وتشجيع المبادرة الخاصة وتسريع إنجاز البرامج الاستراتيجية في قطاعات الماء والطاقة والفلاحة والبنيات التحتية، إضافة إلى مساهمتها في الورش الجديد المتعلق بالتحضير لتظاهرة كأس العالم لسنة 2030.

ونظرا للرهانات الاستراتيجية المرتبطة بالنجاعة الاقتصادية والاجتماعية لأداء المؤسسات والمقاولات العمومية وفي إطار السعي لتعزيز فعاليتها، فإن مشروع الإصلاح العميق لهذا القطاع يُعتبر من بين الأولويات الوطنية طبقا **للتوجيهات الملكية السامية**، خاصة تلك الواردة في **خطاب العرش** بتاريخ 29 يوليوز 2020، والتي دعت إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويأخذ مشروع الإصلاح بعين الاعتبار، ضرورة تحقيق الانسجام مع أحكام ومبادئ مشروع تعديل القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، الذي ينص على توسيع نطاق تطبيقه ليشمل المؤسسات العمومية التي لا تمارس نشاطا تجاريا.

ويهدف هذا الإصلاح بشكل رئيسي إلى ترشيد حجم المحفظة العمومية وتعزيز أدائها من خلال برنامج إعادة هيكلتها، الذي يستهدف معالجة إشكاليات تداخل مهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية وحل وتصفية تلك التي تعاني من عجز مالي مزمن، مع العمل على تعزيز التكامل والتآزر بين هذه الهيئات، وتحسين نماذجها، وخلق القيمة المضافة، وتحسين جودة تدبيرها وحكامتها. كما يسعى هذا الإصلاح إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة بهدف ضمان تقديم خدمات عالية الجودة بأقل تكلفة، مع تخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

وقد عرف مشروع الإصلاح تقدما كبيرا بعد مصادقة مجلس الوزراء الذي انعقد في فاتح يونيو 2024، برئاسة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، على التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة.

وهكذا، وبعد الموافقة على مشروع السياسة المساهماتية للدولة من طرف هيئة التشاور بتاريخ 19 شتنبر 2024، سيتم عرض هذا المشروع على مصادقة مجلس الحكومة قبل الشروع في تنفيذه. ويُشكل مشروع السياسة المساهماتية خُطوة حاسمة في إعادة هيكلة وتحديث المحفظة العمومية، من خلال توفير وثيقة مرجعية فريدة من شأنها أن تُوجه عمل الدولة بصفتها كمساهم.

وستعمل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات للدولة، بعد المصادقة على مشروع السياسة المساهماتية للدولة، على اتخاذ الإجراءات وإعداد الدراسات والتقييمات اللازمة بالتشاور مع الشركاء المعنيين، بهدف تسريع تنفيذ برنامج إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية التي تندرج ضمن نطاقها، والتي تضطلع برهانات اقتصادية واجتماعية كبرى.

فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تُشرف عليها وزارة الاقتصاد والمالية، فقد أسفر تنفيذ مخطط العمل الذي تم وضعه عن تحديد برنامج عمليات إعادة هيكلة يهم حوالي ستين مؤسسة ومقاولة عمومية والتي يجري حاليا تنفيذ الجزء الأكبر منها، مع العلم أن التقييمات والمشاورات مستمرة في قطاعات أخرى بهدف تحديد عمليات إعادة هيكلة جديدة في أفق وضع مخطط إصلاحي يتماشى مع أهداف ترشيد المحفظة العمومية وتقليص حجمها.

من جهة أخرى، فقد سطرت **المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة رقم 2024/10 الصادرة بتاريخ 6 غشت 2024** والمتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، الأولويات الرئيسية للسنوات المقبلة والتي تتمحور حول السيادة في مجالات الماء والطاقة والأمن الغذائي، وتعزيز استدامة المالية العمومية بهدف توفير المساحات المالية اللازمة لتتبع تنفيذ المشاريع التنموية المختلفة، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي الذي يُعد دعامة أساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

وتتمحور التوجهات العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 حول الأولويات التالية:

- **مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛**
- **توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛**
- **مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية؛**
- **الحفاظ على استدامة المالية العمومية.**

I. مكونات وأداء المحفظة العمومية

1. مكونات المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، **متم شهر شتنبر 2024**، من **271 مؤسسة ومقاولة عمومية** موزعة كما يلي:

- **228 مؤسسة عمومية**[1]
- **43 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة**[2].

ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها **525 هيئة**، منها **53%** مملوكة بالأغلبية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المحفظة العمومية ما يلي:

- **73 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية**[3]، منها **21 شركة** تخضع للمراقبة المالية ويتم تتبعها على مستوى المحفظة العمومية؛
- **53 هيئة عمومية أخرى**[4]، منها **30 هيئة** تخضع للمراقبة المالية ويتم تتبعها على مستوى المحفظة العمومية.

[1] يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ويسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.
[2] يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا.
3 يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الجماعات الترابية نسبة لا تقل عن 34% من رأسمالها.

2. المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

تعكس إنجازات سنة 2023 وتوقعات اختتام سنة 2024، انتعاشا ملحوظا للمؤشرات المالية، مع الإشارة إلى أن توقعات الفترة 2025-2027 تؤكد هذا النسق، وذلك سواء فيما يخص المحفظة العمومية بشكل عام أو على مستوى نطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

بلغ **رقم المعاملات** برسم سنة 2023 ما قدره **332.070 مليون درهم**، مسجلاً استقرارا نسبيا مقارنة بسنة 2022، والذي يُعزى بالأساس إلى تراجع رقم معاملات المُجمع الشريف للفوسفاط الذي انتقل من **114.574 مليون درهم** سنة 2022 إلى **91.277 مليون درهم** سنة 2023.

وتُشير توقعات اختتام السنة المالية 2024 إلى تحقيق رقم معاملات قدره **345.912 مليون درهم** لمجموع القطاع، بزيادة 4% مقارنة بسنة 2023.

فيما يتعلق **بتكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات**، فقد بلغت **279.128 مليون درهم** سنة 2023، بتراجع قدره 7% مقارنة بسنة 2022، وذلك نتيجة تراجع تكاليف الاستغلال الخاصة بالمُجمع الشريف للفوسفاط.

أما بالنسبة **للنتائج الصافية** لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد عرفت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2023، حيث انتقل مجموعها من **1.044 مليون درهم** برسم سنة 2022 إلى **9.278 مليون درهم** سنة 2023. وتُؤكد توقعات اختتام سنة 2024 عودة المنحى التصاعدي لنتائج القطاع، حيث من المُتوقع أن تبلغ ما قدره **14.071 مليون درهم**.

3. استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

حققت المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2023، حجم استثمار إجمالي قدره **81.285 مليون درهم**، أي بتحسن قدره **زائد 4.533 مليون درهم** (زائد 6%) مقارنة بإنجازات سنة 2022.

وتم تحقيق هذا المستوى من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية على وجه الخصوص، بفضل الإنجازات التي حققها المجمع الشريف للفوسفاط (**27.400 مليون درهم**)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**6.823 مليون درهم**)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**6.059 مليون درهم**)، ومجموعة التهيئة العمران (**4.548 مليون درهم**)، وشركة الرباط الجهة للتهيئة (**3.747 مليون درهم**)، ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (**3.417 مليون درهم**)، والوكالات المستقلة للتوزيع (**2.494 مليون درهم**). وتستحوذ هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، لوحدها، على أكثر من **67%** من اجمالي استثمارات القطاع برسم سنة 2023.

بلغ حجم الاستثمارات المحينة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2024، ما قدره **132.067 مليون درهم** مقابل توقعات أولية قدرها **152.013** مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2024، مسجلة انخفاضا بنسبة 13%. وترجع هذه الوضعية إلى التحيينات الناتجة عن مناقشة الميزانيات من طرف اللجان المختصة وتوصيات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، والتي أخذت بعين الاعتبار تطورات الظرفية الاقتصادية للأسواق خلال الربع الأخير من سنة 2023 والربع الأول من السنة الجارية. ويرتقب أن تبلغ توقعات اختتام سنة 2024 ما قدره **115.215 مليون درهم**، أي بنسبة إنجاز 87% مقارنة بالتوقعات المحينة للاستثمارات.

وبرسم سنوات 2025 و2026 و2027، يُتوقع تحقيق استثمارات بقيمة **137.700 مليون درهم و141.614 مليون درهم و122.298 مليون درهم** على التوالي.

---

4 يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي.

4. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

بلغت الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2023 ما مجموعه **65.687 مليون درهم**، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 93% مقارنة بتوقعات سنة 2023 (**70.766 مليون درهم**).

ويبين التوزيع القطاعي للإمدادات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية أن هذه التحويلات تهم أساسا القطاعات ذات الأولوية، خصوصا منها التربية والتكوين والتعليم العالي (**29.428 مليون درهم**) والفلاحة والصيد (**8.474 مليون درهم**) والطاقة والمعادن والماء (**6.766 مليون درهم**) وقطاع النقل (**5.058 مليون درهم**) والصحة والتنمية الاجتماعية (**4.073 مليون درهم**).

لا يقتصر دعم الدولة للمؤسسات والمقاولات العمومية فقط على الإعانات والمخصصات الميزانياتية الممنوحة لبعض هذه الهيئات، بل يشمل بالإضافة إلى ذلك إمدادات مالية أخرى، ويتعلق الأمر بعائدات الرسوم شبه الضريبية التي تستفيد منها بعض الهيئات. وقد انتقل إجمالي عائدات هذه الرسوم من **3.575 مليون درهم** سنة 2014 إلى **5.644 مليون درهم** سنة 2023.

وقد بلغت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، ما قدره **13.987 مليون درهم** برسم سنة 2023، أي بنسبة إنجاز بلغت 85% مقارنة مع التوقعات الأولية (**16.464 مليون درهم**)، متأتية بالأساس من المجمع الشريف للفوسفاط (**7.441 مليون درهم**) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (**4.000 مليون درهم**) وبنك المغرب (**937 مليون درهم**).

وبخصوص **قانون المالية للسنة المالية 2024**، تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره **15.480 مليون درهم**، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، بينما بلغت توقعات الاختتام ما يناهز **18.485 مليون درهم** (زائد 19%).

ويتوقع **مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025**، أن تبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره **19.546 مليون درهم**، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة، أي بارتفاع بنسبة 26% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2024 (**15.480 مليون درهم**).

وفيما يتعلق **بعائدات تفويت الأصول والخوصصة**، فإن الإنجازات المسجلة برسم سنة 2023 بلغت **1.607 مليون درهم**، مما يمثل 18% من التوقعات الأولية (**9.000 مليون درهم**).

وبرسم سنة 2023، بلغ مجموع المساهمات الضريبية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة ما قدره **26.638 مليون درهم** (دون احتساب رسوم المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والدخول والمقدرة ب **1.716 مليون درهم**)، مسجلا ارتفاعا نسبته 7% مقارنة بسنة 2022، ويمثل هذا المبلغ 16 % من الإيرادات الإجمالية للدولة بموجب هذه الرسوم.

II. أوراش التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها المؤسسات والمقاولات العمومية

تُواصل المؤسسات والمقاولات العمومية تنفيذ مخططات عملها التي تتمحور أساسا حول المشاريع التي أطلقها **جلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، والتي تهدف إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل وتعزيز المبادرة الخاصة وتوفير بنية تحتية ذات معايير عالية وتسريع البرامج المرتكزة على الأولويات الوطنية، لا سيما تلك المتعلقة بالسيادة الوطنية في مجالات الماء والطاقة والصحة.

في هذا السياق، وفي إطار **المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية**، فقد بلغ عدد المنخرطين المستفيدين من نظام التأمين الإجباري على المرض **31,5 مليون شخص**، مما يمثل 84% من الساكنة المغربية، منهم **24,2 مليون شخص** مؤمن عليهم من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و**7,3 مليون شخص** من قبل باقي المتدخلين بالقطاع (الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط

الاجتماعي وتعاضدية القوات المسلحة الملكية، إلخ).

أما بالنسبة **لقطاع الماء**، وللتخفيف من الآثار المتعددة للإجهاد المائي المستمر، فقد **دعا جلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، خلال **خطاب العرش** بتاريخ 29 يوليوز 2024، إلى ضرورة التحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية للماء، وتحديد هدف استراتيجي، في كل الظروف والأحوال، وهو: **ضمان الماء الشروب لجميع المواطنين، وتوفير 80 في المائة على الأقل، من احتياجات السقي، على مستوى التراب الوطني.**

وفي هذا الإطار، فقد **أعطى جلالته تعليماته السامية** لضمان التنزيل الأمثل لمختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، وحماية الملك العام المائي، وتفعيل شرطة المياه، والحد من ظاهرة الاستغلال المفرط والضخ العشوائي للمياه.

فيما يتعلق **بالمشاريع المرتبطة بالتحضير لاحتضان المملكة لتظاهرة كأس العالم 2030**، تساهم العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، خاصة من خلال تشييد وتجهيز المنشآت الرياضية وتزويد المدن المستضيفة للفعاليات الرياضية بالبنية التحتية للنقل والمواصلات، وذلك ضمن الآجال المُحددة ووفق المعايير المطلوبة.

في هذا الإطار، أطلق المكتب الوطني للسكك الحديدية برنامجا لتطوير السكك الحديدية بتكلفة تناهز **87 مليار درهم**، والذي يشمل عدة مكونات، بما في ذلك تمديد الخط الفائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش وتطوير شبكة سككية جهوية للقطارات السريعة في مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش.

وقد تم في هذا الصدد، الشروع في المشاورات لوضع عقد-برنامج من المزمع إبرامه بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية لتحديد مكونات مخطط التنمية وطرق تمويله.

من جانبها، قامت الشركة الوطنية للطرق السيارة بإطلاق المشاورات مع الأطراف المعنية لتحديد وتنفيذ مخطط تمويل برنامج تطوير الطرق السيارة الذي سيمتد على طول **1.000 كيلومتر** من أجل توسيع شبكة الطرق السيارة إلى **3.000 كيلومتر** بحلول سنة 2030، وذلك وفقا **للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، من خلال **الرسالة الملكية** الموجهة بتاريخ 8 نونبر 2023 إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار الإفريقي.

كما أطلق المكتب الوطني للمطارات برنامجه الاستثماري بغلاف مالي قدره **12,3 مليار درهم**، والذي يتضمن مشاريع الرفع من الطاقة الاستيعابية لمطارات محمد الخامس والرباط-سلا ومراكش وأكادير وتطوان وطنجة وفاس والحسيمة.

وسيساهم هذا البرنامج أيضا في دعم نمو القطاع السياحي ومخطط تطوير شركة الخطوط الملكية المغربية، الذي تم وضعه في إطار عقد-البرنامج المبرم في شهر يوليوز من سنة 2023، والذي يهدف بشكل خاص إلى توسيع أسطولها من 50 إلى 200 طائرة وتعزيز شبكة خطوطها الدولية والمحلية.

من جهتها، أطلقت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مشروعا للتغطية بشبكة الجيل الخامس (5G) وفقا لاستراتيجية قطاع المواصلات لسنة 2030، وذلك بهدف الوصول إلى معدل تغطية نسبته 25% من الساكنة المغربية سنة 2026 و70% متم سنة 2030، مع ضمان تغطية كاملة للمدن المستضيفة لفعاليات كأس العالم 2030.

فيما يتعلق **بقطاع الطاقة**، فإن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قاما بتكثيف وتيرة تنفيذ برنامج تطوير الطاقات المتجددة بهدف تسريع استراتيجية الانتقال الطاقي والمساهمة في تقليص التبعية الطاقية للمغرب.

وبلغت القدرة المركبة من الطاقات المتجددة **4.607 ميغاواط** عند نهاية سنة 2023، بمعدل يفوق **41%** من مزيج الكهرباء الوطني. وحسب البرنامج الجاري تنفيذه فمن المرتقب أن تبلغ نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي ما قدره 56% برسم سنة 2027، لتتجاوز الهدف الاستراتيجي المحدد في 52% في أفق سنة 2030.

كما أطلقت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة تنفيذ مخطط العمل المتعلق بعرض المغرب من أجل تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر. وفي هذا الإطار، قدم المستثمرون المرشحون عروضهم، مما يمثل آفاقا واعدة لهذا القطاع، والذي من المتوقع أن يساهم بشكل كبير في تسريع الانتقال الطاقي وإزالة الكربون من الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تعزيز النمو وخلق فرص الشغل وتعزيز الصادرات.

علاوة على ذلك، تم إطلاق دراسات تصميم وهيكلة مشاريع محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط وأنبوب الغاز الذي سيربط هذا الميناء بالمحمدية عبر أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي، كما يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إجراء الدراسات والمشاورات مع الشركاء المعنيين لإنجاز المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب، والذي سجل تقدما حاسما عقب إطلاق أشغال المصادقة على الاتفاق الحكومي الدولي واتفاقية البلد المستضيف في أواخر شهر غشت 2024.

بالنسبة **لقطاع الفلاحة**، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع، تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر"، من خلال إنجاز عدة مشاريع تتعلق بالتجميع الفلاحي والشراكات بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة ودعم ريادة الأعمال للشباب في القطاع الفلاحي. كما ساهمت هذه الهيئات في تنفيذ عدة تدابير لمواكبة السنة الفلاحية 2023-2024، بما في ذلك توفير البذور والأسمدة وتدبير مياه السقي والتأمين الفلاحي.

وبالرغم من الانخفاض الكبير في التساقطات المطرية، يواصل القطاع الفلاحي تأمين تزويد الأسواق بشكل منتظم، حيث أظهر هذا القطاع قدرة كبيرة على الصمود. وقد بلغت صادرات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية حوالي **83.142 مليون درهم** سنة 2023 مقابل **81.236 مليون درهم** سنة 2022، مما جعل هذا القطاع من بين القطاعات **الأكثر مساهمة في جلب العملة الصعبة**.

وفيما يتعلق **بالتكوين المهني**، ستبلغ الطاقة الاستيعابية للعرض في التكوين الأساسي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ما قدره 414.855 مقعدا بيداغوجيا برسم الموسم 2024-2025. ويرجع هذا التحسن إلى افتتاح 20 مؤسسة جديدة توفر 5.000 مقعدا بيداغوجيا.

كما شهد **المشروع الملكي الخاص بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات** تقدما ملحوظا بعد الشروع في تشغيل ست (06) مدن في كل من جهات سوس-ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة **بسعة 21.865 مقعدا بيداغوجيا، وهو ما يمثل 64% من الطاقة الاستيعابية المستهدفة البالغة 34.000 متدربا بالاثني عشر مدينة**، مع العلم أن الأشغال المتعلقة بالمدن الست المتبقية مستمرة، إذ يتوقع افتتاحها خلال سنة 2025.

وبلغت الالتزامات المالية الخاصة بهذا البرنامج حوالي **4.900 مليون درهم** متم شهر غشت 2024، في حين بلغت الأداءات ما قدره **3.200 مليون درهم** (65%).

من جهة أخرى، أكد **القطاع السياحي** ديناميته الاستثنائية وريادته كواحد من أكبر مصادر العملة الصعبة للبلاد خلال سنة 2023، حيث بلغ عدد الوافدين **14,52 مليون سائح**، مسجلا زيادة بنسبة 34% مقارنة بسنة 2022، بينما ارتفعت العائدات السياحية من العملة الصعبة إلى **105 مليار درهم** مقابل **94 مليار درهم** سنة 2022 (زائد 12%).

أما بالنسبة **لقطاع الفوسفاط**، فقد أبان المجمع الشريف للفوسفاط عن صمود نموذجه المالي، مما يدل على قدرته على مواجهة التقلبات المستمرة لسوق الدولية والحفاظ على مكانة تنافسية في السوق العالمية للأسمدة، علما أن المُجمع قد حقق رقم معاملات قياسي سنة 2022، وذلك بفضل الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الفوسفاطية.

وبلغ رقم معاملات المُجمع **91.277 مليون درهم** سنة 2023، مسجلا انخفاضا بنسبة 20% مقارنة بسنة 2022 (**114.574 مليون درهم**). أما بالنسبة للنتيجة الصافية، فقد سجلت تراجعا بنسبة 49%، حيث انخفضت من **28.185 مليون درهم** سنة 2022 إلى **14.369 مليون درهم** سنة 2023.

III. تفعيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

وفيما يتعلق **بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية**، تم وضع خارطة طريق تستند إلى منهجية تهدف إلى تحقيق تناسق وتوافق في جميع الإجراءات المتخذة في إطار هذا الورش، مع الأخذ بعين الاعتبار لأهداف مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية. وتتألف خارطة الطريق هذه من محورين رئيسيين يتعلقان بإعداد النصوص القانونية المنصوص عليها في مشروع الإصلاح ووضع وتنفيذ برنامج إعادة هيكلة شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية.

ويعرف المحور الأول المتعلق بإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية تقدما ملحوظا، حيث أنه من بين 19 نصا تشريعيا وتنظيميا مدرجا في مشروع الإصلاح، تمت المصادقة على 8 نصوص وتم نشرها في الجريدة الرسمية، كما توجد أربع نصوص في طور المصادقة عليها، بينما توجد 7 نصوص أخرى قيد الإعداد وسيتم وضعها في مسطرة المصادقة فور استكمال الدراسات والمشاورات بشأنها.

كما قامت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بوضع مخطط عمل يرتكز على المشاريع ذات الأولوية التي تهدف إلى تعزيز الحكامة ودعم عمليات تحويل المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة قطاعية ووضع منظومة لتجميع الحسابات وإحداث نظام لقيادة نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تندرج ضمن نطاق تدخل هذه الوكالة.

في هذا الإطار، تواصل هذه الوكالة تنفيذ عدة عمليات إعادة هيكلة، لا سيما في القطاع السمعي البصري بهدف إحداث شركة قابضة عمومية مستدامة. كما تم الشروع في إعداد دراسة تهدف إلى إعادة تحديد النموذج الاستراتيجي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، على ضوء التطورات المؤسساتية التي عرفها قطاع الطاقة الكهربائية. كما تواكب الوكالة كذلك مؤسسات ومقاولات عمومية، منها الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وبريد المغرب، في إعداد مشاريع إعادة تحديد نماذجها الاستراتيجية.

فيما يتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد والمالية، فإن عمليات إعادة هيكلتها تتميز بعدة صعوبات مرتبطة بأبعادها الاستراتيجية والمؤسساتية والتنظيمية والاجتماعية، مما يستوجب إجراء مشاورات موسعة مع الوزارات الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية وباقي الأطراف المعنية.

ويتطلب إنجاح عمليات إعادة الهيكلة هذه، الاعتماد على رؤية قطاعية تستند إلى وضع استراتيجية تنموية محينة تحدد الأهداف المتوخاة والوسائل والهيكلة المؤسساتية والعملياتية التي يتم بموجبها تنزيل هذه الاستراتيجية القطاعية.

وتشكل **قطاعات التعمير والإسكان والصحة** نماذج مرجعية في هذا الباب، حيث أنها قامت، بناءً على رؤية قطاعية مُحينة، بتحديد المخطط المؤسساتي المستهدف من أجل دعم الاستراتيجية القطاعية، وذلك عبر وضع نصوص قانونية تُحدد عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها، بما يتماشى مع إعادة تنظيم قطاعاتها.

في هذا الإطار، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بالتنسيق مع الوزارات الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركاء المعنيين من أجل وضع برنامج عمليات لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك حسب مقاربة مبنية على التحديات الاستراتيجية والمالية والاقتصادية والعملياتية المتعلقة بالاستراتيجيات القطاعية والهيئات المعنية، بهدف تسريع هذه العمليات.

وترتكز هذه المقاربة على معايير تهدف، بشكل خاص، إلى تعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز التآزر والتكامل وحذف تداخلات مهام الفاعلين العموميين وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة والانسحاب من الأنشطة الناضجة التي يمكن تدبيرها بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص.

كما اعتمدت هذه المقاربة أيضا على عمليات التدقيق الخارجي التي تجريها وزارة الاقتصاد والمالية، والتي ركزت في السنوات الأخيرة على التدقيق الاستراتيجي والإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية، مما مكن من تحديد عدة عمليات إعادة هيكلة جديدة.

وقد مكنت الأعمال المنجزة من تحديد برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة يمكن تصنيفها وفق ثلاثة محاور:

- عمليات إعادة الهيكلة التي توجد قيد التنفيذ أو التي بلغت مستوى متقدما من النضج (تهم حوالي ستين مؤسسة

ومقاولة عمومية)؛

- عمليات إعادة الهيكلة التي توجد قيد التقييم والدراسة والتي تستلزم تعميق التشخيص والمشاورات لتحديد معالمها وأهدافها؛
- وضع برنامج عمل للإجراءات الخاصة من أجل تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إجراءات دعم أخرى، خاصة في مجال تحصيل الديون.

IV. تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

فيما يخص **إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية**، فإن مشروع قانون يوجد في طور المناقشة والتنسيق مع الشركاء المعنيين للحصول على آرائهم ومقترحاتهم قبل إدراجه في مسطرة المصادقة. ويرتكز هذا المشروع على خمس محاور رئيسية وهي تعزيز ضبط المحفظة العمومية وترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة والتعميم التدريجي للمراقبة المالية وملاءمتها اعتمادا على معايير جودة الحكامة والتدبير وتعزيز الشفافية والمساءلة.

فيما يتعلق **بمشروع الميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية**، فإن إعداده يهدف إلى التكيف مع تطورات المعايير الوطنية والدولية في مجال حكامة المقاولات. وقد تم وضع مشروع الميثاق، الذي تم نشره للعموم خلال شهر يوليوز 2023، في مسطرة المصادقة بهدف نشره بمقتضى مرسوم.

هذا، وبمجرد صدور المرسوم المتعلق بنشر هذا الميثاق، سيتم إعداد مخطط عمل بهدف إطلاق حملة تواصل وتوعية من أجل نشر الممارسات الجديدة التي تم إدراجها في الميثاق، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية أجهزة الحكامة وتأليفها ومهامها، وتعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين، وتقييم نجاعة الأداء، واحترام حقوق ذوي المصالح، والانخراط في نشر القيم والمبادئ البيئية والاجتماعية وكذا الخاصة بالحكامة وتعزيز الشفافية ونشر المعلومات المالية وغير المالية.

فيما يخص **منهجية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية**، يجب أن يعتمد الجيل الجديد من مشاريع عقود-البرامج على مخططات استراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية ومخططات مؤسساتية واضحة وبرامج عمل ناجعة ونماذج اقتصادية ومالية متوازنة ومستدامة، وذلك بما يتماشى مع أهداف ورش إصلاح هذا القطاع.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع مرسوم يحدد الحالات التي يتعين فيها إبرام عقود-برامج، والذي يوجد في مسطرة المصادقة، بهدف ضمان المواكبة اللازمة للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ البرامج والسياسات الموكلة إليها طبقا للأهداف المُحددة لها.

كما أن الأشغال جارية لإعداد دليل منهجي جديد للتعاقد، يهدف إلى توضيح منهجية التعاقد، واقتراح نماذج لبرامج-العقود وعقود الأداء وعقود الأهداف الداخلية. كما سيحدد هذا الدليل، الالتزامات المتعلقة بتمويل الخدمات العمومية التي تقدمها المؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى مساهمتها في مجالات الانتقال الأخضر والتنمية المستدامة.

فيما يتعلق **بآجال الأداء**، يلعب مرصد آجال الأداء الذي تم إحداثه سنة 2017، دورا مهما في تعزيز الشفافية والمسؤولية في المعاملات التجارية. وخلال اجتماعه السادس المنعقد خلال شهر يونيو 2024، اطّلع المرصد على النتائج الإيجابية لنظام العقوبات المالية الذي تم وضعه بموجب القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء والذي يهدف إلى تقليص آجال الأداء في القطاع الخاص.

ويتضمن التقرير الرابع الصادر عن المرصد بتاريخ 26 يوليوز 2024، أول تقييم لتطبيق هذا النظام، والذي أفرز عن نتائج إيجابية تشير إلى آفاق واعدة لتقليص آجال الأداء وتعزيز توازن العلاقات التجارية بين الفاعلين في القطاع الخاص.

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، فقد أكد التقرير المذكور على تحسن أدائها فيما يتعلق بتقليص آجال الأداء، حيث بلغ أجل الأداء المتوسط 35,5 يوما متم سنة 2023 مقابل 55,9 يوما سنة 2018.

فيما يخص **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، فقد تم تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب القانون رقم 46.18 الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 مارس 2020. ويتطلب دخول هذا القانون حيز التنفيذ نشر جميع نصوصه التطبيقية، حيث تم نشر سبعة نصوص في حين أن الأشغال جارية من أجل وضع نصين متبقين في مسطرة المصادقة فور الانتهاء من صياغتهما.

واستعدادا لدخول هذا الإطار القانوني الجديد حيز التنفيذ، تم إطلاق الأشغال التحضيرية لعقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي يترأسها رئيس الحكومة، حيث تتجلى مهامها الأساسية في تحديد التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع برنامج وطني لمشاريع الشراكة.

في هذا السياق، تم عقد اجتماعات مع عدة قطاعات وزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لها، بهدف وضع قائمة المشاريع التي سيتم إدراجها في إطار البرنامج الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص والاطلاع على اقتراحاتهم فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية. كما تم تقديم مشروع منشور لجرد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى رئيس الحكومة للتوقيع عليه.

V. التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية في مشاريع الانتقال الأخضر

في إطار هيكلة وتعزيز فعالية التمويل العمومي والخاص لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد والالتزامات المبرمجة ضمن المساهمة المحددة وطنيا، تم إطلاق برنامج الانتقال المالي الأخضر (TVB) داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد من 2023 إلى 2027، إلى مواءمة المالية العامة مع التحديات المناخية، من خلال التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، مع تطوير تمويل المناخ. وتشمل أهدافه الرئيسية إرساء إطار مؤسساتي لتنسيق تدبير المناخ ووضع علامات تصنيف للمناخ على الميزانيات واستعمال أدوات مالية مثل السندات الخضراء.

في هذا السياق، يعد قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية جزءا أساسيا من برنامج الانتقال الميزانياتي الأخضر، حيث يتدخل هذا القطاع في معظم المجالات ذات التأثير الكبير على البيئة، مثل المياه والطاقة والمناجم والبناء والنقل واللوجستيك والفلاحة.

وبالتالي، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة للامتثال للمعايير المناخية، مما سيمكن من تلبية مطالب المستثمرين المتزايدة فيما يتعلق بمعايير البيئة والمجتمع والحكامة، ويسهل ولوجها للتمويل المستدام.

كما يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية دمج الانتقال البيئي بشكل كامل في استراتيجياتها، مع اعتماد آليات تحفيزية وسياسات شرائية تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها تطوير أدوات لإعداد التقارير البيئية ودمج تحليل المخاطر المناخية في تدبيرها.

يعد المجمع الشريف للفوسفاط رائدا في مجال الانتقال الأخضر، حيث أطلق برسم سنة 2023 برنامجه الأخضر الطموح للفترة 2023-2027 بغلاف مالي قدره **130 مليار درهم**، والذي يرتكز على التنمية المستدامة وإزالة الكربون.

ويهدف هذا البرنامج أيضا إلى إنتاج 20 مليون طن من الأسمدة الخالية من الكربون بحلول سنة 2027، من خلال استثمار قدره **20 مليار درهم** في إنتاج الأمونيا الخضراء محليا، مما سيقلل من الاعتماد على الواردات.

كما يتضمن هذا البرنامج مخططا بقيمة **11 مليار درهم** لتطوير **5 جيجاواط** من الطاقات المتجددة لتغطية احتياجات المجمع من الطاقة، بالإضافة إلى **23.5 مليار درهم** لمشاريع تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة، لضمان الاكتفاء المائي للمجمع.

ويعتبر المجمع المقاولة العمومية الوحيدة في المغرب التي تنشر بياناتها المناخية وفقا لمعايير "**فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)**"، والتي تعد من أكثر الأنظمة شمولًا وصرامة فيما يتعلق بالتقارير المناخية.

كما تسعى مجموعة **الوكالة الخاصة طنجة المتوسط** إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2030 لكافة عملياتها. وقد وضعت خارطة طريق خلال سنة 2022 لتحقيق صفر كربون من خلال تطوير بنية تحتية لربط السفن عند الأرصفة وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة.

وفيما يخص مجال التنقل المستدام، تخطط المجموعة لتطوير بنية تحتية للسيارات المشتغلة بالكهرباء والهيدروجين الأخضر، وتحويل أسطولها من المركبات، وتركيب محطات شحن.

يهدف برنامج تطوير الطاقات المتجددة، الذي يشكل جزءا أساسيا من استراتيجية الانتقال الطاقي الأخضر في المغرب، إلى تحقيق حصة 52% من الطاقة المتجددة في المزيج الكهربائي الوطني بحلول سنة 2030، من خلال إنتاج قدرة كهربائية تصل إلى 10.000 ميغاواط من مصادر متجددة. وتمثل القدرة المركبة من الطاقات المتجددة متم سنة 2023، حوالي 41% من المزيج الكهربائي الوطني، وستصل إلى 56% بحلول سنة 2027، مع الإشارة إلى أنه قد تم تعيين **الوكالة المغربية للطاقة المستدامة** كفاعل محوري لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، الذي يعد آلية فعالة لتحويل وتزويد جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية بالطاقة الخضراء، بما في ذلك الصناعة والنقل وتحلية المياه والمواصلات.

ويواصل **المكتب الوطني للسكك الحديدية** التقدم في إنجاز برنامجه المتعلق بتخفيض البصمة الكربونية وتعزيز الممارسات المستدامة، وذلك في إطار الاستراتيجية المبتكرة والمندمجة للسكك الحديدية في أفق سنة 2030.

وقد كثفت **الشركة الوطنية للطرق السيارة** من جهودها في مجال التنمية المستدامة من خلال برنامجين رئيسيين وهما البرنامج الأخضر الذي يقوم على إعادة التشجير ومكافحة التآكل والحفاظ على الموارد وإعادة تدوير وتقليل النفايات وبرنامج أزور الذي يهتم بمشاريع الطاقة المستدامة ونقل الكهرباء على طول شبكة الطرق السيارة وتثبيت البنية التحتية الخاصة بالسيارات الكهربائية في 55% من محطات الاستراحة.

ومن جهة أخرى، تتجلى توجهات **صندوق الإيداع والتدبير** في تعزيز دوره كفاعل رئيسي في بناء مستقبل مستدام بشكل بارز من خلال مخططه الاستراتيجي الجديد للفترة 2024-2030، حيث أطلقت **جميع فروع المجموعة** مشاريع تهدف إلى تخفيض التأثير البيئي وتعزيز الاستخدام المسؤول للموارد، خاصة الفرع المالي الذي قام بتبني سياسة المسؤولية المجتمعية للمقاولات (RSE) وحصل على شهادة استحقاق "ISO 26000" بمستوى "متقدم".

علاوة على ذلك، تقوم مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى، مثل وكالة التنمية الفلاحية والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتنفيذ مشاريع متعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، خاصة في قطاعات الماء والفلاحة، مما يعزز مساهماتها في مواجهة التحديات المناخية والبيئية لبلادنا.